الفصل الحادي عشر

إنشاء حداثة إسلامية مبدعة

ـ 1 ـ

نود أن يكون واضحاً لكل قارئ عربي ومسلم أن الحديث عن التراثية أو المذهبية السلبية أو الاستبداد الفكري والاستبداد الاجتماعي الذي يجمعها كلها، كان بسبب النتيجة التي أدت إليها هذه العوامل وغيرها، من الضعف الداخلي والتخلف عن الآخرين، وأثرها السلبي على مشاريع قيام الدول الإسلامية العصرية، التي تجد نفسها في بعض الأقطار العربية والإسلامية ضحية المذهبية المغلقة التي استبدت بالمكان الذي تعيش فيه، والتي يجد فيها أبناء مجتمعها من العرب والمسلمين أنهم عرضة للاستبداد المذهبي التراثي، دون أن يكونوا هم أصحابه في الحقيقة وإنما ورثته، ودون أن يكونوا هم من طلابه وإنما بما هو مفروض عليهم من آبائهم وأجدادهم ومجتمعهم المذهبي المغلق.

ليس أحد من أبناء الجيل المعاصر هو سبب الاستبداد المذهبي المغلق في كثير من بلاد العرب والمسلمين، فقد ولد جميع أفراده وأبنائه في الاستبداد الفكري والاجتماعي والسياسي، وهم اليوم يعيشون في فتنه ومحنه وأيامه المظلمة، ويكادون جميعاً أن يكونوا ضحيته فقط، إباضية أو زيدية أو جعفرية أو حنفية أو حنبلية أو أشاعرة أو غيرهم، هذه الوراثة الفكرية أشبه بالجينات الأبوية، فالشيعي يلد شيعياً، والإباضي يلد إباضياً والسني يلد سنياً وهكذا.

ولذا لا نريد من القارىء الكريم أن يظن أن الهدف من كلامنا هو محاسبة الماضي، أو نقد العقل العربي، أو نقد العقل المسلم، أو نقض التراث، أو التنكر لخيره وشره معاً، فهذا ليس هدفنا، ولا نفكر فيه بهذه العقلية إطلاقاً، ونعلن صراحة أننا لا نفضل هذا المنهج، مع

احترام الجهود الفكرية والفلسفية التي تسعىٰ في هذا المجال[1]، لأنها صاحبة اجتهاد عربي فلسفي وإسلامي، ونعتقد أن هذه الجهود وعلىٰ أساس شرعية الاختلاف الاجتهادي تكمل بعضها بعضاً.

إن الذي نقصده ونركز عليه هو أن نكون أقرب ما يمكن من التشخيص الصحيح للأزمات المعاصرة، بتحليل الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية التي أوصلت العرب والمسلمين إلىٰ هذا الحد من الضعف والتخلف، ومعرفة العوامل التاريخية التي حرثت في أرضية الضعف العربي والإسلامي، وزرعت بذور الركود المعرفي، ورسخت إغلاق باب الاجتهاد لقرون طويلة، ونمت الاستبداد بكل مراحله من سياسي إلىٰ اجتماعي إلىٰ مذهبي إلىٰ حزبي إلىٰ فكري إلىٰ أسري إلىٰ فردي، وحيَّدت الأغلبية الجماهيرية عن المشاركة في تقرير مصيرها.

— 2 —

ونسعىٰ في الوقت نفسه المساهمة في اكتشاف الحلول الممكنة والقادرة علىٰ تصحيح الأوضاع، مع الاحترام والتقدير مرة أخرىٰ للمساهمات الأخرىٰ العربية والإسلامية التي قدمت اجتهادها في تشخيص الأزمات سواء باجتهاد عربي قومي مخلص، أو باجتهاد إسلامي خاطئ أو مصيب، سواء كانت بقراءة فردية أو حزبية، وسواء كانت في تشخيص الأزمات أو في تقديم الحلول، وإن كنا نفضل أن لا يتقدم أحدهم، أو أن يدعي طرف واحد منهم، أنه يملك التشخيص الصحيح والعلاج الناجع وحده، بحجة أنه يقدم الإسلام هو الحل، فالكل يقدم الإسلام هو الحل، والمطلوب هو الاجتهاد الإسلامي الذي يشارك فيه الجميع باجتهادهم وفكرهم بالحوار والشورىٰ، ولكل نصيب من الصواب والتقدير.

ولذا نركز دائماً علىٰ شرعية الاختلاف في الاجتهاد بين المسلمين، وندعو في الوقت نفسه

---

(1) انظر كتاب: نقد الصحوة الدينية، خليل علي حيدر، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م. وكتاب: نقد العقل العربي، تكوين العقل العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، بيروت 1991م.

إلىٰ التفكير الحواري بين شخصين، وإلىٰ الشورىٰ العلمية مع كل المساهمين الآخرين في تفكيرهم واجتهادهم للخروج من هذه المرحلة المظلمة من تاريخ الأمة العربية والإسلامية، فهذا حق وواجب علىٰ الجميع، أولاً بما هو حق لهم أن يحيوا أمة عزيزة وكريمة، وثانياً بما يفرضه عليهم الواجب نحو ذاتهم ودينهم، وبما تفرضه عليهم الأسوة الحسنة بالشعوب الحية والأمم الحضارية، التي إذا تعرضت إلىٰ مرض أو أزمة مستعصية، هبت لمعالجة نفسها بكل الوسائل الناجعة والمنجزة.

— 3 —

إن العلاج الذي نساهم في تقديمه لمعالجة هذه الأوضاع، هو بالعمل علىٰ أن نفهم أنفسنا إنسانياً أولاً، وأن نفهم ديننا علمياً ثانياً، أو بإعادة النظر في فهم الإنسان معرفياً، وإعادة النظر في فهم الدين الإسلامي معرفياً وعقلياً وعلمياً واجتماعياً وسياسياً، أي بأن نقف وقفة مراجعة لما مضىٰ، ونتحرك من النقطة التي نقف عندها، فهذا أقل ما يجب علينا عمله، ثم بأن نبني ما نريد وما نحتاج إليه فعلاً، وأن نبني ما ينفعنا وما فيه صلاحنا في الدنيا قبل الآخرة، وهذا الترتيب زماني، لأن الإنسان يحيىٰ في الدنيا قبل الآخرة، وأن نجتهد في بناء كل ما فيه خير أمتنا من أبنية فكرية وأبنية اجتماعية وأبنية اقتصادية وأبنية سياسية وغيرها، بقراءة الواقع فلسفياً وعلمياً، وقراءة القرآن الكريم وبيانه النبوي قراءة اجتهادية حديثة.

إن هذا يعني أننا بحاجة إلىٰ قراءة حديثة للإسلام، وليس البقاء علىٰ القراءة المذهبية المغلقة، وأن نقرأ الإسلام بقراءة منهجية معرفية وعقلية وعلمية، وليس بالمنهجية التراثية فقط، وأن يكون حلنا للمشاكل التي نواجهها في الحاضر، باجتهاد المفكرين والعلماء الأحياء من الأمة العربية والإسلامية وليس باجتهاد الماضي، فاستدعاء الماضي يستدعي كل ما فيه من تنافس وصراع وفرقة وتشتت، فاستدعاء الاجتهاد الحنبلي أو الأشعري أو الرشدي يؤدي إلىٰ استدعاء الاجتهاد الشيعي الجعفري أو الزيدي أو الدرزي أو الإباضي أو المعتزلي أو غيرها، وكل استدعاء يؤدي إلىٰ استدعاء عكسه أيضاً، وإذا واصل المسلمون الوقوع في التراثية والاستبداد الفكري، فقد تأجل الخلاص إلىٰ عقود أو قرون تالية.

— 4 —

عندما جاء الإسلام ونزل القرآن الكريم عاب علىٰ أهل مكة تمسكهم بالتراثية، وأنكر عليهم رفضهم التحديث والحداثة، فقال تعالىٰ في سورة الأنبياء المكية: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [21/ 2]، وعرف الراغب الأصفهاني صاحب مفردات ألفاظ القرآن الحدوث فقال: (كون الشيء بعد أن لم يكن..، والمحدَث: ما أوجد بعد أن لم يكن، وذلك إما في ذاته، أو إحدائه عند من حصل عنده، نحو أحدثت مِلكاً، قال تعالىٰ: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ ، ويقال لكل ما قرب عهده مُحْدَثٌ، فعالاً كان أو مقالاً، قال تعالىٰ ﴿ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ [الكهف18/ 70]، وقال: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق65/ 1])[1].

فالأمر الحديث والحداثة لغة مشتقة منه، لا تعني في جهودنا المعاصرة إلَّا أننا نسعىٰ إلىٰ تقديم الاجتهاد الإسلامي الحديث، من أجل إنشاء عصر إسلامي يتجاوز كل سلبيات الماضي والحاضر معاً، فالمعيار ليس لكل ما هو حديث فقط، وإنما المعيارية لكل ما فيه صلاح، سواء كان من الماضي أو من الحاضر، ولو كان الدين من التراث ويأمر بالتراثية، لكان من الواجب علىٰ كل المسلمين أن يكونوا من أوائل التراثيين، ولكن الدين ليس من التراث، ولما كان ما قبل نزوله من قيم المجتمع القرشي جاهلية، كان العلم الذي يأتي به الإسلام نوراً ونورانية وتنويراً، ولما كان ما قبله قديماً كان ما يأتي به الإسلام حديثاً وحداثة وتحديثاً لذلك المجتمع.

— 5 —

واليوم فإن العالم، والمسلمون جزء منه، بأمسِّ الحاجة إلىٰ الاجتهاد الإسلامي، أي بأمسِّ الحاجة إلىٰ الحداثة الإسلامية التي تنقذ الناس مما هم فيه من أزمات، حداثة إسلامية تضع الناس علىٰ طريق الخلاص الحقيقي إيمانياً، والصراط المستقيم اجتماعياً، والنجاة

---

(1) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 222.

أخروياً، بعد أن أخطأ قسم كبير من سكان العالم فظنوا أن الحداثة هي في الابتعاد عن الدين والتنكب لطريقه المستقيم، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، نقول ذلك مضطرين وحتىٰ لا يظن أحد أن طريق الحداثة محصورة في إقصاء الدين من الحياة، فما يستطيع أحد أن يقصي الدين الحق من الحياة، وإذا تمكن أحد أو مجتمع من ذلك، فهو إنما يقصي العقائد البشرية المنسوبة إلىٰ الدين، أو أنه يقصي رجال الدين المستغلين للدين والناس معاً، كما حصل في أوروبا من قبل، وكما قد يقع في كل مكان فيه عقلاء وعلماء وشرفاء وأحرار.

فإذا ارتبطت الحداثة في أوروبا ببعض المفاهيم الخاصة بمشاكله التاريخية وتراثهم الكنسي، واتخذوا في حداثتهم مواقف عدائية من الدين أو من تدخله في الحياة العامة، باسم العقلانية والتنوير والديمقراطية وغيرها من المفاهيم والمصطلحات والشعارات، فهذا حقهم في اتخاذ ما يلزمهم في معالجة مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وكذلك لكل مجتمع حقه في معالجة مشاكله وأزماته بما يراه مناسباً له، وإذا ما استعمل مصطلحات التغيير والإصلاح العصرية لأسباب يراها البعض باجتهادهم ضرورية أو أكثر قدرة علىٰ العمل النهضوي والتوظيف الفكري والاجتماعي والسياسي، فلهم الحق في صبغ هذه المصطلحات بما ينبثق عن دينهم والموقف منه، وبما ينبثق عن مجتمعهم وما يحتاجه هو لا ما كان يحتاجه مجتمع آخر في يوم من الأيام، لأنه الأعلم بمشاكله، والأقدر علىٰ علاجها، بما لا يتعارض مع دينه الذي يؤمن به، وبما لا يتعارض مع تراثه الذي يقدره ويحترمه ويفتخر به.

— 6 —

لا بد أن يكون واضحاً لكل العاملين للنهضة العربية والإسلامية، أنهم مطالبون بإنشاء حداثتهم المعاصرة بأنفسهم وفلسفتهم واجتهادهم، وأن لا يتسولوا الإصلاح ولا مشاريعه التحديثية الخارجية، مهما كانت المغريات أو الضغوطات، فالدول والحضارات المتنافسة لا تهدي بعضها حداثة حقيقية، ولا تحديثاً قوياً، وإنما تقدم لمنافسها ما يمكنها منه ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما هو الحال في المجالات العسكرية والأمنية، وإذا كانت بعض دول العالم العربي والإسلامي لا تقوىٰ إلّا علىٰ الانحناء للعاصفة في الظاهر أو في

الباطن، فإن أفراد الأمة وشوراتها الأساسية وأحزابها المستقلة، قادرة علىٰ العمل ولو منفردة لذاتها ولمستقبل أمتها بقناعتها واجتهادها.

وإذا كانت الأولوية في العمل الممكن اليوم عند البعض تشير إلىٰ أهمية الجانب الفكري، فإن الأهمية بين المفكرين من شباب المسلمين ينبغي أن تتوجه إلىٰ إنشاء حداثة إسلامية، لا بالتبعية إلىٰ الآخرين وتقليدهم، وإنما بالإبداع الذاتي، والمتوفر حقيقة بين المسلمين بكل يسر وسهولة، وكل ما هم بحاجة إليه الحرية الفكرية التي ترفع عنهم الإصر والأغلال التي فرضت عليهم من قبل وفي الحاضر، وحالت بينهم وحرية فهمهم للإسلام بأنفسهم، وبناء مجتمعهم المدني الحديث بعقولهم قبل أيديهم، ودحرهم لكل المعوقات التي تجعل منهم مقلدين إما للماضي المحلي أو للحاضر الأجنبي.

الحداثة الإسلامية المطلوبة تحتاج إلىٰ جهود فكرية كثيرة ومتواصلة في معالجة قضايا التحديث بحسب أولوياتها في نظرهم ومنها:

أولاً: التحديث المعرفي، بإبداع النظريات المعرفية العربية والإسلامية التي تستطيع تفعيل الإنسان، وعدم التوقف عن التفكير والتجديد والإبداع في هذا المجال[1].

ثانياً: التحديث في الاجتهاد الإسلامي، بإبداع المناهج المعرفية والعلمية من القرآن الكريم، التي تستطيع تفعيل تفسير القرآن الكريم، وتجديد علومه، ومناهج تفسيره، ومناهج جديدة في شرح بيانه النبوي[2].

---

(1) انظر: نحو نظام معرفي إسلامي، حلقة دراسية، تحرير الدكتور فتحي حسن ملكاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، 1420هـ ـ 2000م، نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، الدكتور راجح الكردي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومكتبة المؤيد، الطبعة الأولى، 1412هـ. وكتاب: الإبستمولوجيا البديل، الدكتور أبو يعرب المرزوقي، الدار التونسية للنشر، 1985م، وكتاب فهم الإنسان (النظرية المعرفية العربية)، عمران سميح نزال، وغيرها.

(2) انظر: إصلاح الفكر الإسلامي، مدخل إلى نظم خطاب الفكر الإسلامي المعاصر، الدكتور طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الثالثة، 1416هـ ـ 1995م. وكتاب: المدخل العلمي والمعرفي لفهم القرآن الكريم، (نظرات في التجديد المنهجي)، عمران سميح نزال، وغيرها.

ثالثاً: التحديث في مفاهيم المجتمع الإسلامي المدني، علىٰ أساس دراسة القرآن الكريم دراسة فكرية واجتماعية وسياسية بمنهجية علمية جديدة، ودراسة دستور المدينة في العهد النبوي[1]، ودستور العلاقات الاجتماعية والسياسية في الخلافة الراشدة، من الوثائق والأخبار الصحيحة، دون الاعتماد فقط علىٰ مدونات القرن الثاني والثالث للهجرة التي أصدرت أحكامها علىٰ القرنين السابقين بقراءة مذهبية وفرقية وحزبية مغلقة، ودون التقيد بالأنظمة الاجتماعية التراثية، ولا بالأنظمة السياسية التراثية، للعرب والمسلمين بعد الخلافة الراشدة، والتي تأثرت بالتراث السياسي الأجنبي المعاصر لها[2]، وتناول قضايا المجتمع الحديثة بتعقل[3].

رابعاً: التحديث التاريخي، بإبداع نظريات في الوعي التاريخي، وفهم حركة التاريخ، التي تستطيع تفعيل فهم القرآن في تاريخ نزوله[4]، وفهم الإسلام في تاريخ دعوته وإدارة الحروب فيه[5]، وفهم حركة المجتمعات العالمية، وكيف تجاوزت مشاكلها التراثية، وكيف تطورت في تقدمها الفكري والثقافي[6]، ثم العلمي والتكنولوجي.

---

(1) انظر: مفاهيم معاصرة في ضوء الإسلام، الدكتور محمد هلال، دار البشير عمان، الطبعة الأولى، 1413هـ ـ 1992م، ص 95.

(2) انظر: العقل الأخلاقي العربي، محمد عابد الجابري، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001م، ص 171. وكتاب الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الفكر الإسلامي، عبد الرحمٰن بدوي، دار الكتب المصرية، 1954م.

(3) انظر: المجتمع المدني، مقاربات في دور المرأة والشباب، محمد خاتمي، ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م. وكتاب: الدين والدولة وتطبيق الشريعة، الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.

(4) انظر: علم تاريخ نزول آيات القرآن الكريم وسوره، الدكتور خالد شكري وعمران سميح نزال، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الأردن، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2002م.

(5) انظر: العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1423هـ ـ 2002م.

(6) انظر: السياسة والحكم، الدكتور حسن الترابي، ص 60.

هذه بعض النقاط التي يمكن للحداثة الإسلامية المنشودة التوجه إليها في دراستها العلمية والعملية، ولا بد أن للمفكرين الآخرين نقاط تحديث أخرىٰ قد لا تقل أهمية، وإذا ما تأخرت أحوال التردي الحالي، فإن الحداثة الإسلامية القادمة معنية في البحث عن نقاط أخرىٰ تتجاوب فيها مع متطلبات عصرها، ومتطلبات حداثتها، فالحداثة لا تعني أكثر من البحث عن الإصلاح والصلاحية والأصلح للناس والمجتمع في كافة شؤون حياته ودنياه وآخرته.